

DISCLOSURE - EXFB - 16/5/2010

التاريخ: ٢٠١٠/٠٥/١٦

الرقم: دم / ١٨٨ / ٧٣٣٦ / ٢٠١٠

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

نرفق طيه التعميم الصادرة عن محكمة بداية حقوق عمان بخصوص القضايا التي أقامها البنك على كل من:

- حسن غالب عبد الحسين كية.
- حسين غالب عبد الحسين كية.
- الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية.

(12)

مؤكدين بذلك ما ورد في صحف اليوم حول هذا الموضوع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م. ش. الشلبي
A. 34/ M. Al-Shalabi
بنك المال الأردني

مرفق: التعميم الصادر بهذا الخصوص

١٦ أيار ٢٠١٠
١٠٢٦١
١٠٢٦١
١٠٢٦١

البورصة
٥/١٦

0096265679839



وزارة العدل
محكمة بداية حقوق عمان

الرقم ٢٠١٠/١٢٦٨ ب ح

التاريخ ٢٠١٠/٥/١٣

السادة هيئة الاوراق المالية/ مركز ايداع الاوراق المالية المحترمون

تحية طيبة وبعد :-

تقرر في الدعوى البدائية الحقوقية رقم رقم ١٢٦٨ / ٢٠١٠ والمتكون فيما بين :

المدعي : بنك المال الاردني وكيله المحامي محمد معاذ.

المدعى عليه : حسن غالب عيد الحسين كبه.

وضع اشارة الحجز الاحتياطي على اموال المدعى عليه اعلاه المنقولة وغير المنقولة والتجائز حجزها قائلونا بحدود المبلغ المدعى به والبالغ (١٠٧.١٠٧.٥٦٤ دينار) خمسة ملايين وستماية وخمسة واربعون الفا وواحد وسبعون دينار و فلـ ١٠٧ اس والنفقات لصالح المدعى ومن ضمنها اسهم وحصص المدعى عليه في الشركات المساهمة العامة ان وجدت .
لتنفيذ مضمون هذا القرار واعلامي .

واقبلوا الاحترام ،،،

أحمد جمالية

رئيس محكمة بدائه عمان

نسخة للملف

0096265679839



وزارة العدل

محكمة بداية حقوق عمان

الرقم ٢٠١٠/١٢٦٧ ب ح
التاريخ ٢٠١٠/٥/١٣

السادة هيئة الاوراق المالية/ مركز ايداع الاوراق المالية المحترمون

تحية طيبة وبعد :-

تقرر في الدعوى البدائية الحقوقية رقم ١٢٦٧ / ٢٠١٠ والمتكون فيما بين :

المدعي : بنك المال الاردني وكيله المحامي محمد معاذ.

المدعى عليه : حسين غالب عبد الحسين كيه.

وضع اشارة الحجز الاحتياطي على اموال المدعى عليه اعلاه المنقولة وغير المنقولة والجائز حجزها قانونا بمحدود المبلغ المدعى به والبالغ (٢٠١٧٨٣٣٣,٣٦٤) عشرون مليون ومائه وثمانية وسبعون الف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وقليل ٣٦٤ والنفقات لصالح المدعى ومن ضمنه اسهمه في الشركات المساهمة العامة المسجلة لديكم ان وجدت.

لتنفيذ مضمون هذا القرار واعلامي .

واقبلوا الاحترام ،،،



نسخة للملف

ف

0096265679839



وزارة العدل

محكمة بداية حقوق عمان

٤٤٤٩

٢٠١٠/١٢٦٦

الرقم

٢٠١٠/٥/١٢

التاريخ

السادة مركز إيداع الأوراق المالية في هيئة الأوراق المالية /المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،،

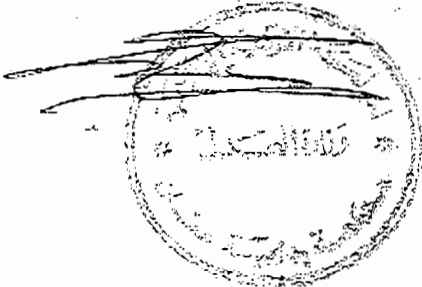
لقد تقرر في الدعوى ذات الرقم أعلاه وضع إشارة الحجز التحفظي على أية أسهم عائدة المدعى عليها الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية ذ م م في أية من الشركات المساهمة العامة المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة مراقبة الشركات.

راجيا تنفيذ مضمون هذا القرار وإعلامي

واقبلوا الاحترام ،،،،،،،،،،

قاضي الأمور المستعجلة

القاضي عبد القادر عمرو



كاتب المتابعة : هناء يوسف

سوف وصال

العدد 2 جمادى الآخرة 1431 هـ - 16 أيار 2010 م

كابيتال بنك يطلب الحجز على حصة حسن كبة في مصرف البصرة

عمان - الغد - طالب كابيتال بنك بالحجز على أموال للمستثمر العراقي حسن كبة في بنك البصرة العراقي، لاسترداد مبالغ مالية تدرجت للبنك على المستثمر، بحسب مصادر مطلعة. وخاطب كابيتال بنك، البنك المركزي الأردني من أجل مخاطبة المركزي العراقي للحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لكبة الذي شغل موقع رئيس مجلس إدارة كابيتال بنك سابقاً، بعد تعثر سداد قروض له بقيمة تقارب 30 مليون دينار. إلى ذلك، أكدت مصادر مصرفية لـ "الغد" أن بنوكا محلية تلقت كتاباً من المركزي العراقي يطلب بالحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لكبة. وحاولت "الغد" الاتصال بحسن كبة لكن لم يتسن لها ذلك، رغم المحاولات المتكررة.

وقالت تلك المصادر التي فضلت عدم ذكر اسمها، إن طلب كابيتال بنك يهدف إلى الحجز على أموال كبة الذي يملك حصة مؤثرة في مصرف البصرة العراقي لتحصيل أموال للبنك. من جانبه، أوضح السفير العراقي في عمان سعد الحياني "أن هنالك عدة إجراءات قانونية يتم السير فيها قبل القيام بأي عمليات"، مؤكداً أن الجهة المسؤولة لمخاطبة البنك المركزي العراقي هي البنك المركزي الأردني. ونفى الحياني أن يكون لديه أية معلومات حول الحجز، مشدداً على أن هنالك لجاناً مشتركة بين البلدين الشقيقين لبحث أية أمور تتعلق بالأطر المالية.

يذكر أن البنك المركزي الأردني قرر في تموز (يوليو) 2009، حل مجلس إدارة كابيتال بنك وتعيين لجنة إدارة تحت إشراف البنك المركزي ولمدة ستة أشهر برئاسة الشريف فارس شرف وعضوية زياد غنما مدير دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي وهيئة قمحية مدير عام بنك المال الأردني وذلك استناداً إلى أحكام المادة (88) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته.

يشار إلى أن وزير المالية السابق باسم السالم يرأس مجلس إدارة كابيتال بنك حالياً.